

شرح (منظومة القواعد الفقهية) | برنامج مهام العلم 7341

الشيخ صالح العصيمي

صالح العصيمي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته الحمد لله الذي صير الدين مراتب ودرجات وجعل للعلم به اصولاً ومهمات واشهد ان لا اله الا الله حقاً واشهد ان محمداً عبده ورسوله صدقاً - 00:00:00

اللهم صلي على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد - 00:00:31

اما بعد فحدثني جماعة من الشيوخ وهو اول حديث سمعته منهم بساند كل الى سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي موسى مولى عبد الله ابن عمرو عن عبدالله بن العاص رضي الله عنهما انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - 00:00:48
الراحمون يرحمون الرحمن ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء ومن اكمل الرحمة رحمة المعلمين بالتعلمين في تلقينهم احكام الدين وترقيتهم في منازل اليقين ومن طرائق رحمتهم ايقافهم على مهام العلم - 00:01:10

باقراء اصول المتون وبيان مقاصدها الكلية ومعانيها الاجمالية ليستفتح بذلك المبتدئون تلقיהם ويجد فيه المتوسطون ما يذكرون ويطلع منه المنتهون الى تحقيق مسائل وهذا شرح الكتاب التاسع - 00:01:33
من برنامج مهام العلم بستنته السابعة سبع وثلاثين واربع مئة والف وهو كتاب منظومة القواعد الفقهية للعلامة عبدالرحمن بن ناصر ابن سعدي رحمه الله المتوفى سنة ست وسبعين وثلاثمائة والـ - 00:01:59

نعم باسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم وببارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين اللهم اغفر لنا ولشيخنا ولوالديه ولمشايخه ولالمسلمين قال العلامة عبدالرحمن بن ناصر بن عبدالله بن سعدي رحمه الله تعالى في كتابه المسمى منظومة القواعد الفقهية - 00:02:24

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله العلي الأرفق وجامع الأشياء والمفرق للنعم الواسعة الغزيرة والحكم الباهرة الكثيرة ثم الصلاة مع سلام دائم على الرسول القرشي الخاتم. واله وصحبه الابرار الحائزى مراتب - 00:02:49

الفخاري اعلم هديت ان افضل المتن علم يزيل الشك عنك والدرن ويكشف الحق لذى القلوب ويوصل العبد الى المطلوب. ابتدأ الناظم رحمه الله منظمته بالبسملة والحمدلة والصلاحة والسلام على الرسول صلى الله عليه وسلم - 00:03:13

وعلى الله وصحبه وھؤلء الاربع من ادب التصنيف اتفاقاً ثم شرع يذكر مقصوده بفعل منه على مراده فقال اعلم هديت ان افضل المتن علم يزيل الشك عنك والدرن مبينا فضل العلم - 00:03:42

وعظيم منفعته العلم افضل من الله على العبد والمنـ جمع منه وهي النعمة العظيمة ومن اعظم منافع العلم ازالـ الشك والدرن عن القلوب والشك هو تداخل الادراك في القلب والشك - 00:04:11

هو تداخل الادراك في القلب والدرن هو وسخ القلب وفساده ووسخ القلب وفساده فینشأ من الشك مرض الشبهة فینشأ من الشك مرض الشبهة وینشأ من الدرن مرض الشهوة فان امراض القلب - 00:04:44
التي تحيطه ويجهـ الشـيطـان باصـابـته بها نوعـ اـحـدـهـما اـمـراضـ الشـبـهـاتـ والـاخـ اـمـراضـ الشـهـوـاتـ فـمـنـ منـفـعـةـ العـلـمـ اـنـهـ يـزـيلـ هـذـينـ المـرـضـينـ عنـ القـلـبـ وـمـنـ منـفـعـةـ العـلـمـ اـيـضاـ مـاـ ذـكـرـهـ المـصـنـفـ بـقـوـلـهـ - 00:05:18

ويكشف الحق لذى القلوب. ويوصل العبد الى المطلوب ان يوضحوا لهذه القلوب الحقة ويصل به العبد الى مراداته الممدودة شرعا وعرفا فـلا شيء انفع للانسان يتخدنه نورا يهتدي به من العلم - 00:06:07

فإن العلم نور يحصل به للعبد تلاح الدنيا والآخرة وهو اصل كل خير قاله القرافي في الفروق. نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله فاحرص على فهمك للقواعد جامدة المسائل الشوارد. فترتقي في العلم خير مرتفق وتقتنى - 00:06:39

الذى قد وفق وهذه قواعد نظمتها من كتب اهل العلم قد حصلتها جزاهم المولى عظيم الاجر والعفو مع غفرانه والبر. لما بين الناظم رحمة الله فضل العلم عظيم منفعته نبه بالاشارة اللطيفة - 00:07:09

الى طريق حصول العلم في ابوابه كلها وهو معرفة قواعد العلوم التي تجمع كلياتها وهي معرفة قواعد العلوم التي تجمع كلياتها وتقرب مضموناتها فقال فاحرص على فهمك للقواعد الى اخر ما ذكر - 00:07:35

موضحا فائدة قواعد العلم عامة فهي تقيد الشوارد وتجمع الموارد. فهي تقيد الشوارد وتجمع الموارد وبمعرفتها يرتفق ملتمس العلم فيه خير مرتفق ويحصل له اقتداء سبل الموففين من اهل العلم - 00:08:03

فإن الموفق في العلم من ذل له وسهل فإن الموفق في العلم من ذلل له وسهل فبلغه الله منه مأموله تستعيد من اقتفي هؤلاء واقتدى بهم ومن قواعد العلوم القواعد الفقهية - 00:08:32

وهي مقصوده هنا دون غيرها لأنها مضمون منضمه وما فيها من القواعد الاصولية وقع نادرا على وجه التبع وما وقع فيها من القواعد وما فيها من القواعد الاصولية وقع نادرا على وجه التبع - 00:09:00

والقاعدة اصطلاحا قضية كلية تنطبق قضية كلية متفرقة من ابواب متعددة قضية كلية تنطبق على جزئيات متفرقة من ابواب متعددة وهذا حد القاعدة اصطلاحا على اختلاف العلو - 00:09:27

وهذا حد القاعدة اصطلاحا على اختلاف العلوم فهو حد عام يستعمل في كل فن بحسبه واليه اشرت بقول قضية في شأنهم كلية قضية في شأنهم كلية في طيها الدرج للجزئية - 00:09:59

بطبيها الدرج للجزئية ومن جملة تلك القواعد كما تقدم القواعد الفقهية والقاعدة الفقهية هي قضية كلية فقهية قضية كلية فقهية تنطبق على جزئيات متعددة تنطبق على جزئيات متعددة من ابواب متفرقة في الفقه - 00:10:22

من ابواب متفرقة في الفقه واشرت الى تعريف القاعدة لغة واصطلاحا عند الفقهاء في منظومة التبصرة السنوية في القواعد الفقهية فقلت هي الأساس للبنا لدى العرب هي الأساس للبنا لدى العرب. وحدها صناعة لمن طلب - 00:10:54

وحدها صناعة لمن طلب قضية للفقه زد كلية قضية للفقه زد كلية منتورة الابواب للجزئية منتورة الابواب للجزئية والحد الصناعي في عرف اهل العلم هو الحد الاصطلاحي الحد الصناعي في عرف اهل العلم هو الحد الاصطلاحي وهو المشهور في كلام القدماء - 00:11:25

كابن فارس في الصاحب وغيره نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله والنية شرط النساء للعمل بها الصلاح والفساد للعمل. ذكر الناظم رحمة الله اول القواعد المنظومة وهي قاعدة الاعمال بالنيات - 00:11:57

وانما يقدم المقدم فقاعدة الاعمال بالنيات هي ام القواعد الفقهية لجلالة امر النية والنية شرعا هي اراده القلب العمل تقربا الى الله. اراده القلب العمل تقربا الى الله وعامة الفقهاء يشieren اليها بقولهم الامر بمقاصدها - 00:12:20

وهذا التعبير معدول عنه لامرین احدهما ان الامر تدرج فيها الذوات ان الامر تدرج فيها الذوات واحكام الشريعة متعلقة باعمال العباد لا ذواتهم واحكام الشريعة متعلقة باعمال العباد لا ذواتهم - 00:12:57

والآخر ان الامر لا تناط بمقاصدها ان الامر لا تناط بمقاصدها فتناط بمقصد واضح الشرع او بمقصد العبد العامل فتناط بمقصد واضح الشرع او بمقصد العبد العامل والتعبير المختار للقاعدة - 00:13:28

السالم من المعارضة هو الموافق للشرع. الاعمال بالنيات اشار اليه السبكي في قواعده ورأى انه اولى من قول الفقهاء الامر بمقاصدها ومن مباحث هذه القاعدة ما ذكره الناظم ان النية شرط لسائر العمل - 00:13:57

اي جميع العمل واطلاق السائل على معنى جميع مهجور في كلام العرب الفصحاء فان السائز عندهم بمعنى بقية فان السائز عندهم
بمعنى بقية والناظم جرى في قوله شرط لسائر العمل - 00:14:25

على ما اشتهر عند المتأخرین فيها مریدا جميع العمل مریدا جميع العمل فان سائز تذكر بعد شيء قبلها تكون هي بقية له. فان سائز
تذكر بعد شيء قبلها هي بقية له - 00:14:54

والعمل الذي شرطت له النية هو الشرعي لتصريحه بتوقف الصلاح والفساد عليه اي توقف
صحة العمل وبطلانه اي توقف صحة العمل وبطلانه المحكوم بهما شرعا على النية. المحكوم بهما - 00:15:17

شرعا على النية على ما هو مقرر في محله عند الاصوليين وليس الاعمال الشرعية كلها متوقفة على النية في صحتها وليس
الاعمال الشرعية كلها متوقفة على النية في صحتها فمنها ما لا يصح ولو بدون نية - 00:15:48

كالنفقة على من تلزمه كالنفقة على من تلزمه ورد الدين وازالة النجاسة فإذا فعلها العبد بلا نية صحت منه. فإذا فعلها العبد بلا نية
صحت منه وتختلف عنه الثواب بحسب نيته وتختلف عنه الثواب بحسب نيته. والمقصود ان ما اراده - 00:16:17

الناظم من تعليق الصحة والفساد على النية محله ما يحتاج اليه فيها من الاعمال فيكون قول الناظم والنية شرط لسائر العمل من
العامي المراد به الخصوص من العام المراد به الخصوص - 00:16:52

فيجعل لافراد معينة دون غيرها. فيجعل لافراد معينة دون غيرها وهي ما كان من باب المأمورات المطلوبة وهي ما كان من باب
المأمورات المطلوبة. نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله - 00:17:18

والدين مبني على المصالح في جلبها والدرء للقبائح. فان تزاحم عدد المصالح يقدم الاعلام من المصالح وضد تزاحم المفاسد يرتكب
الادنى من المفاسد ذكر الناظم رحمة الله قاعدة اخرى من القواعد المنظومة - 00:17:43

وهي ان الدين مبني على جلب المصالح ودرء المفاسد فمدار بناء الدين على اصلين. فمدار بناء الدين على اصلين احدهما جلب
المصالح والجلب هو التحصيل والجمع. والجلب هو التحصيل والجمع - 00:18:06

والآخر درء المفاسد اي دفعها فالدرء هو الدفع والمنع فالدرء هو الدفع والمنع وبناء الدين على المصالح شرعا من جهتين.
وبناء الدين على المصالح شرعا من جهتين الجهة الاولى - 00:18:34

تأسيس المصالح تأسيس المصالح والجهة الاخرى تكميل المصالح والجهة الاخرى تكميل المصالح وبناؤه على المفاسد من جهتين
وبناؤه المتعلق بالمفاسد من جهتين الجهة الاولى درء المفاسد درء مفاسد والجهة الثانية - 00:19:06

تقليل المفاسد والجهة الثانية تقليل المفاسد فالتعبير الجامع لمقصود القاعدة هو ان يقال فالتعبير الجامع لمقصود القاعدة هو ان يقال
الدين مبني على تحصيل المصالح تكميلها الدين مبني على تحصيل المصالح - 00:19:45

وتكميلها ودرء المفاسد وتقليلها ودرء المفاسد وتقريرها واطلاق المصلحة والمفسدة هو باعتبار حال العبد واطلاق المصلحة والمفسدة
هو باعتبار حال العبد لا بالنظر الى الله تعالى لا بالنظر الى الله تعالى - 00:20:13

فان الله لا تنفعه طاعة الطائعين ولا تضره معصية العاصي فان الله لا تنفعه طاعة الطائعين ولا تضره معصية العاصين والمصلحة اسم
للأمومه به شرعا والمصلحة اسم للأمومه به شرعا - 00:20:38

فتشمل الفرائض والنوافل فتشمل الفرائض والنوافل والمفسدة اسم للمنهي عنه شرعا على وجه الالزام اسم للمنهي عنه شرعا على
وجه الالزام فتختص بالمحرمات وقد يكون المباح او المكروه مصلحة او مفسدة - 00:21:03

لامر خارج عن خطاب الشرع وقد تكون وقد يكون المكروه او المباح مصلحة او مفسدة لامر خارج عن خطاب الشرع متعلق بالعبد
نفسه متعلق بالعبد نفسه فالصالح تعم الأمور به شرعا فرضا او نفلا - 00:21:36

اما المفاسد فتختص بالمحرم ويبقى من خطاب الشرع الطلب المكروه والمباح ولا يحكم عليهم بالصالحة والمفسدة بالنظر الى
نفسهما بل بالنظر الى امر خارج عنهمما يتعلق بالعبد الفاعل لهم وما يتعلق بالقاعدة - 00:22:01

المتقدم ذكرها تزاحم المصالح والمفاسد والمراد بتزاحم المصالح امتناع فعل احدى المصلحتين الا بترك الاخرى امتناع فعل احدى

المصلحتين الا بترك الاخر فلا سبيل الى فعلهما معا فلا سبيل الى فعلهما معا - 00:22:33

ولابد من فعل واحدة وترك اخرى ولابد من فعل واحدة وترك اخرى اما تزاحم المفاسد فالمراد به امتناع ترك احدى المفسدتين الا بفعل الاخرى امتناع ترك احدى المفسدتين الا بفعل الاخرى - 00:23:05

فلا سبيل الى تركهما معا فلا سبيل الى تركهما معا ولابد من فعل واحدة لترك الاخرى فاذا تزاحمت المصالح يقدم اعلاه فاذا تزاحمت المصالح يقدم اعلاها. واذا تزاحمت المفاسد يرتكب ادناها - 00:23:31

واذا تزاحمت المفاسد يرتكب ادناها ودرجات العلو والدنو تعرف من قبل الشرع. ودرجات العلو والدنو تعرف بطريق الشرع بحسب حال العبد واذا وقع الازدحام بين اذا وقع التزاحم بين المصالح والمفاسد - 00:24:01

فان رجحت ادناهما على الاخرى قدمت الراجح فان رجحت ادناهما على الاخرى قدمت ادناهما قدمت الراجحة وان تساوت المصلحة والمفسدة فحين اذ يقال ان دفع المفاسد مقدم على جلب المصالح - 00:24:28

فهذه القاعدة وهي قولهم دمع دفع المفاسد مقدم على جلب المصالح مخصوصة بمحل واحد مخصوصة بمحل واحد وهو اذا تساوت المصلحة في الفعل مع مفسدته اذا تساوت المصلحة في الفعل مع مفسدته - 00:25:01

اشار اليه القرافي وغيره. اشار اليه القرافي وغيره. فليست هذه القاعدة عامة فليست هذه القاعدة عامة تستعمل في كل مقام بل تختص بمقام واحد وهو تساوي المصالح والمفاسد وتساوي المصالح والمفاسد محكم به باعتبار نظر المجتهد - 00:25:26
وتساوي المصالح والمفاسد محكم به باعتبار نظر المجتهد ويعلم مما تقدم ان تزاحم المصالح والمفاسد له ثلاث مراتب ويعلم مما تقدم ان تزاحم المصالح والمفاسد له ثلاث مراتب المرتبة الاولى - 00:25:59

تزاحم المصالح فيقدموا اعلاها والمرتبة الثانية تزاحم المفاسد فيرتكب ادناها والمرتبة الثالثة تزاحم المصالح والمفاسد تزاحم المصالح والمفاسد فان رجحت ادناهما قدمت على الاخرى فان رجحت ادناهما قدمت على الاخرى - 00:26:29

وان تساوت في نظر المجتهد وان تساوتا في نظر مجتهد فدفع المفاسد مقدم على جلب المصالح فدفع المفاسد مقدم على جلب المصالح نعم اليكم قال رحمة الله ومن قواعد الشريعة التيسير في كل امر نابه تعسir - 00:27:01
وليس واجب بلا اقتدار ولا محرم مع اضطرار. وكل محظوظ مع الضرورة بقدر ما تحتاجه الضرورة ذكر الناظم رحمة الله قاعدة اخرى من القواعد المنظومة وهي كما صرحت بها في شرح منظومته - 00:27:31

التعسir يجلب التيسير اقرب الى موافقة خطاب الشرع. لأن لفظ التعسir - 00:27:52
تجلب التيسير لأن لفظ التعسir اقرب الى موافقة خطاب الشرع. لأن لفظ التعسir - 00:27:52

اقرب الى موافقة خطاب الشرع قال الله تعالى يربى الله بكم اليسر ولا يربى بكم العسر فنفي العسر ولم ينفي المشقة فنفي العسر ولم ينفي المشقة واحسن من هذا وذاك - 00:28:19

ما عبر به الرسول صلى الله عليه وسلم فقال ان الدين يسر ما عبر به الرسول صلى الله عليه وسلم فقال ان الدين يسر رواه البخاري من حديث ابي هريرة رضي الله عنه - 00:28:39

فييسر الشريعة عام لا يقصر على محل العسر. فيسر الشريعة عام لا يقصر على محل العسر. فالمختار التعبير عن هذه القاعدة بقول الدين يسر بل مختار التعبير عن هذه القاعدة بقول الدين يسر - 00:28:56

اما التعبير بقولهم المشقة تجلب التيسير او قول المصنف في شرح منظومته التعسir يجلب التيسير فانه يرد عليهم امران فانه يرد عليهم امران ادنهما ان الجالب للتيسير هو الدليل الشرعي - 00:29:18

لا المشقة ولا التعسir ان الجالب للتيسير هو الدليل الشرعي لا المشقة ولا التعسir وهو اسم الدين الواقع في حديث الدين يسر والآخر ان يسر وصف كلي للدين ان يسر وصف كلي للدين - 00:29:46

لا يقصر على محل المشقة او العسر لا يقصر على محل المشقة او العسر وذكر الناظم رحمة الله تعالى امرین من يسر الشريعة ادنهما

ان الواجب مناط بالقدرة ان الواجب مناط بالقدرة اي معلق بها - [00:30:14](#)

فقال وليس واجب بلا اقتدار اي لا واجب بلا قدرة عليه. اي لا واجبة بلا قدرة عليه والاخر ان الاضطرار يرفع اثم التحرير ان ان
الاضطرار يرفع اثم التحرير. كما قال الناظم - [00:30:47](#)

ولا محروم مع اضطرار وهذا معنى قول الفقهاء الضرورات تبيح المحظورات الضرورات تبيح المحظورات اي ترفع اللائم عن صاحبها اي
ترفع اللائم عن صاحبها لا ان المحروم يصير مباحا لان المحروم يصير مباحا - [00:31:11](#)

في رفع اللائم عن متعاطيه فيرفع اللائم عن متعاطيه وتبقى العين محمرة اصلا وتبقى العين محمرة اصلا والضرورة هي ما يلحق العبد
ضرر هي ما يلحق العبد ضرر بتركه هي ما يلحق العبد ضرر بتركه. ولا يقوم غيره مقامه - [00:31:39](#)

ولا يقوم غيره مقامه والمأذون تناوله عند الضرورة من المحظور ما كان بقدر الحاجة والمأذون تناوله عند الضرورة من المحظور
ما كان بقدر الحاجة واياه ذكر الناظم في قوله وكل محظور مع الضرورة - [00:32:14](#)

بقدر ما تحتاجه الضرورة فلا تجوز الزيادة على قدر الحاجة فلا تجوز الزيادة على قدر الحاجة فيما اضطر اليه احد فيما اضطر اليه
احد فمن اضطر الى اكل ميته فمن اضطر الى اكل ميته وهي محمرة - [00:32:43](#)

دفع الموت عنه لدفع الموت عنه جاز له من الاكل بقدر ما يحصل به بقاء الحياة جاز له من الاكل بقدر ما يحصل له بقاء الحياة دون
الزيادة على ذلك بالشبع والامتلاء - [00:33:10](#)

دون الزيادة على ذلك بالشبع والامتلاء نعم احسن الله اليكم قال رحمه الله وترجع الاحكام لليقين فلا يزيل الشك للبيتين. والاصل في
مياهنا الطهارة والارض والثياب جارة والاصل في الابداع واللحوم - [00:33:31](#)

والنفس والاموال للمعصوم تحريمها حتى يجيء الحل فافهم هداك الله ما يمل. والاصل في من الاباحة حتى يجيء صارف الاباحة
وليس مشروعاما من الامور غير الذي في شرعنا مذكور. ذكر الناظم رحمه الله قاعدة اخرى من القواعد المنظومة - [00:33:56](#)

وهي قاعدة اليقين لا يزول بالشك وهي احدى القواعد الفقهية الكبرى والمعنى ان الشك الطارئ على يقين مستحكم لا يرفعه - [00:34:20](#)

وهي عند الفقهاء مختصة باليقين الطلبـي دون الخبر وهي عند الفقهاء مختصة باليقين الطلبـي دون الخبر فإذا كان مرد اليقين الى
الطلبيـات قيل ان اليقين لا يزول بالشك. فإذا كان مرد اليقين الى الطلبـيات - [00:34:45](#)

قيل ان اليقين لا يزول بالشك وادا كان مرد اليقين الى الخبرـيات وادا كان مرد اليقين الى الخبرـيات التي تبني على التصديق
والتكذيب التي تبني على التصديق والتکذیب فان الشك يؤثر في زوال اليقين - [00:35:11](#)

فان الشك يؤثر في زوال اليقين فان الفقهاء يقولون في باب الردة ان المرتد هو من انتقض اسلامه بقول او فعل او اعتقاد او شك من
انتقض اسلامه بقول او فعل او اعتقاد او شك - [00:35:34](#)

يجعلوا الشك الوارد على اليقين الخبرـي مفسدا له فالقاعدة عندهم متعلقة باليقين الطلبـي واهمل الفقهاء التنبيه على ذلك لانه المراد
في صناعتهم اصلا الله لانه المراد في صناعتهم اصلا فان اليقين المستعمل في ابواب الفقه عامة - [00:36:02](#)

هو اليقين الطلبـي ويترفع عن هذه القاعدة اليقين لا يزول بالشك تحقيقا الصالـ في ابواب كثيرة عرض المصنـ لجملة منها فقال
والاصل في مياهنا الطهارة والارض والثياب والحجارة الى اخر - [00:36:36](#)

تلك الابيات والمراد بالاصل هنا القاعدة المستمرة التي لا تترك الا لدليل ينقل عنها. القاعدة المستمرة التي لا تترك الا لدليل ينقل عنها
وذكر الناظم رحمه الله الاصل في تسعـ ابواب - [00:36:59](#)

الاول الاصل في مياهنا انه الطهارة واضافة المياه الى الضمير لا يقصد منها تخصيص مطلق كماء المسلمين لا يقصد منها تخصيص
مطلق تقييد مطلق كماء المسلمين بل المراد المياه التي تتناولها احكـام الطهارة للعبـادات - [00:37:23](#)

بل المراد المياه التي تتناولها احكـام الطهارة للعبـادات. وهي مياه الدنيا وهي مياه الدنيا والثانـي الاصل في الارض الطهارة الاصل في
الارض الطهارة والثالث الاصل في الثياب الطهارة والرابـع الاصل في الحجارة الطهارة - [00:37:55](#)

هو الخامس الاصل في الاوضاع التحريرم والابداع الكسر الوطء وعقد النكاح. والابداع بالكسر الوطء عقد النكاح والاووضع بالفتح الفروج والاووضع بالفتح الفروج والذي تقتضيه عبارة الناظم في شرحه هو الكسر ليس غير - 00:38:20

والذى تقتضيه عبارة الناظم في شرحه هو الكسر ليس غير وفي هذا الموضع نزاع بين العلماء في تعين الاصل هنا هل هو الحل ام التحريرم وال الصحيح ان الاصل في الابضع - 00:38:50

اي عقد النكاح الحل ان الاصل في الاوضاع وهو عقد النكاح والوطأ الحل فيجوز للمرء ان يعقد نكاحه على من شاء الا ما استثنى الشرعية من المحرمات فيصح للعبد ان يعقد نكاحه على من شاء الا ما استثنى الشرعية من المحرمات في سورة النساء - 00:39:10 وان الاصل في الاوضاع وهي الفروج التحريرم وان الاصل في الاوضاع وهي الخروج التحريرم فلا يجوز للعبد ان يطأ فرجا الا زوجا او ما ملكت يمينه فلا يصح للعبد ان يطأ فرجا الا زوجا او ما ملكت - 00:39:40

يمينه كما قال تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الاعلى ازواجهم او ما ملكت ايماهم فانهم غير ملومين فهذا فصل المقال بنزاع العلماء في هذا الموضع والسادس الاصل في اللحوم التحريرم - 00:40:02

الاصل في اللحوم التحريرم وهذا صحيح ان اريد باللحوم ما لا يحل الا بالذكاء وهذا صحيح ان اريد باللحوم ما لا يحل الا بالذكاء فتلك الاصل فيها التحريرم فتلك الاصل فيها التحريرم - 00:40:24

وهي مقصود الناظم الذي يبينه في شرحه وهي مقصود الناظم الذي يبينه في شرحه لقول الله تعالى حرمت عليكم الميتة والميّة هي ما فارقت الحياة بدون زكاة شرعية ما فارقت الحياة دون زكاة شرعية - 00:40:46

وان اريد ان نأل في اللحوم للاستغراف الشامل جنس اللحوم فالاصل فيها الحل وان اريد بال في اللحوم الاستغراف الشامل ان الف اللحوم للاستغراف الشامل جنس اللحوم فالاصل فيها الحل. قال الله - 00:41:11

تعالى قل لا اجد فيما اوحى الي محrama على طاعم يطعمه الا ان يكون ميّة الى تمام الایة فاستثنى اشياء معينة وترك الاصل للحل في تناول اللحوم السابع الاصل في نفس المعصوم وماليه التحريرم. الاصل في نفس المعصوم وماليه التحريرم - 00:41:35 والمعصوم من ثبتت له حرمة يمتنع بها والمعصوم من ثبتت له حرمة يمتنع بها والمعصومون هم المسلم والذمي والمعاهد والمستأمن. هم المسلم والذمي والمعاهد والمستأمن ومن ليس معصوما هو الحربي المقاتل للمسلمين - 00:42:07

ومن ليس معصوما هو الحربي المقاتل للمسلمين فلا حرمة لنفسه ولا لماله الثامن الاصل في العادات الاباحة والعادات الاباحة والعادة اسم لما استقر عند الناس وتتابعوا عليه. اسم لما استقر عند الناس وتتابعوا عليه - 00:42:37

والموافق للشرع تخصيص القاعدة بالعرف فيقال الاصل في العرف الاباحة فيقال الاصل في العرف الاباحة فاستعمال العادة اصح من استعمال العادة استعمال العرف اصح من استعمال العادة لامرین - 00:43:02 احدهما ان خطاب الشرع جاء بالعرف ولم يأتي بالعادة ابدا ان خطاب الشرع جاء بالعرف ولم يأتي بالعادة ابدا وقال الله تعالى وامر بالمعروف اي بالامر وامر بالعرف. اي بالامر الجاري - 00:43:31

بين الناس المعروف فيهم اي بالامر الجاري بين الناس المعروف فيهم والآخر ان العادة تكون مستحسنة تارة وتكون مستقبحة تارة اخرى ان العادة تكون مستحسنة تارة وتكون مستقبحة تارة بخلاف العرف فانه يكون مستحسنا - 00:43:54

دائمة فانه يكون مستحسنا دائما فالمقدم ان يقال الاصل بالاعراف الاباحة ولا تنقل الاعراف عن الاباحة الا بدليل يخرجها عنها ولا تنقل الاعراف عن الاباحة الا بدليل يخرجها عنها وهو المشار اليه بقول الناظم حتى يجيء صارف الاباحة - 00:44:24

اي حتى يرد ما يخرج العادة عن اباحتها من الدلة اي حتى يجيء ما يخرج العادة عن ما يخرج العرف عن اباحتة من الدلة التاسع الاصل في العبادات التوقيف الاصل في العبادات التوقيف - 00:44:59

اي وقف التعبد بها على ورود الدليل اي وقف التعبد بها على ورود الدليل وهو المذكور في قول الناظم وليس مشروعنا من الامور غير الذي في شرع مذكور فالمقصود بالامر هنا العبادات - 00:45:22

المقصود بالامر هنا العبادات لان الغالب اختصاص اسم الشرع بها لان الغالب اختصاص اسم الشرع بها فالمشروع يجري اطلاقه على

المأمور به فرضا او نفلا فالمشروع يجري اطلاقه على المأمور به فرضا - 00:45:41

او نفلا وربما اريد به غيره لكن استعمال الناظم له هنا يفيد ارادة العبادات فيكون قوله مشروعًا مفسراً للأمور وهذه القاعدة ترجم لها المصنف في كتابه القواعد والاصول الجامحة بقوله - 00:46:11

الاصل في العبادات الحظر الاصل في العبادات الحظر يعني هنا الاصل في العبادات التوقيف وفي كتابه الآخر الاصل في العبادات الحضر يعني المنع فما الفرق بينهما والفرق بين العبارتين من جهة التعلق - 00:46:36

والفرق بين العبارتين من جهة التعلم تبع اعتبار ورودها في الشرع تتعلق بالتوقيف منه. وباعتبار الابداء العبد بها يتعلق بها 00:47:01

الحظر فالعبد اذا اراد ان يتبدى عبادة قيل انك ممنوع من ذلك. فيعامل بالحضر والعبادة اذا اريد اثباتها قيل لابد من ورود التوقيف بها. اي ورود الشرع بها. نعم الله اليكم قال رحمة الله - 00:47:27

وسائل الامور كالمقاصد واحكم بهذا الحكم للزوائد. ذكر الناظم رحمة الله قاعدتين اخريين من القواعد المنظومة احدهما الوسائل لها احكام المقاصد الوسائل لها احكام المقاصد والآخر الزوائد لها احكام المقاصد - 00:47:51

ومتعلقات هاتين القاعدتين ثلاثة امور ومتصلات هاتين القاعدتين الاول المقاصد والمراد به الغايات المراد بالامر والنهي الاول المقاصد والمراد بها الغايات المراد في الامر والنهي والثاني الوسائل والمراد بها الذرائع المفضية - 00:48:18

الى المقاصد الذرائع المفضية الى المقاصد اي الموصلة اليها والثالث الزوائد والمراد بها الامور التي تجري تتميمًا للفعل. الامور التي تجري تتميمًا للفعل ومعنى القاعدتين ان الوسيلة لها حكم المقصد - 00:48:55

اما ونها وثوابا وعقابا فالصلة مثلا جماعة في المسجد مقصد والمشي وسيلة والمشي اليها وسيلة والصلة مأمور بها ووسيلتها كذلك مأمور بها ويتعلق الثواب والعقاب بتلك الوسيلة فوسيلة المأمور به مثاب عليها - 00:49:27

وسيلة المحرم معاقب عليها وكذلك القول في الزوائد فالخروج من المسجد والرجوع الى البيت بعد الصلاة يسمى ايش زائدا لانه يجري تتميمًا للفعل فيؤجر العبد عليه لانه تابع للمأمورة فيجزى - 00:50:05

العبد عليه بالثواب الحسن لانه تابع للمأمور به. وهذا من بركة امثال الامر وهذا من بركة امثال الامر والامر في زوائد المأمور وانها تابعة ظاهر واما زوائد المنهي عنه فانها - 00:50:33

ثلاثة اقسام. واما زوائد المنهي عنه فانها ثلاثة اقسام احدها زوائد متممة للمحرم من جنسه زوائد متممة للمحرم من جنسه فلها حكمه تحريمها وتائيها فلها حكم المقصد وتأييما وثائيها زوائد للتخلص من الحرام - 00:50:58

زوائد للتخلص من الحرام فهذه ليس لها حكم المقصد ويثاب العبد عليها ويثاب العبد عليها وثالثها زوائد للمحرم ليست متممة له ليست متممة له ولا يفعلها العبد تخلصا منه ولا يفعلها العبد تخلصا منه - 00:51:30

فهذا لا يثاب ولا يعاقب فهذا لا يثاب ولا يعاقب فمثلا من مشى الى حانة خمر ليشرب منها فخرج تائبا هاربا من الحرام فهذا من الزوائد التي فعلت لاجل التخلص من الحرام فيثاب عليها - 00:52:02

ولو ان ذلك الشارب قصد الحانة التي شرب فيها ثم خرج منها ولم يسمع توبه فان خروجه منها ليس تتميمًا للمحرم ولا للتخلص من الحرام بل العادة جارية انه يرجع الى مستقره من سكنه فهذا لا يثاب عليه ولا يعاقب. نعم - 00:52:29

الله اليكم قال رحمة الله والخطأ والاكراه والنسيان اسقطه معبودنا الرحمن لكن مع الالتفاف يثبت البطل وينفي التأييم عنه هو الزلل. ذكر الناظم رحمة الله قاعدة اخرى من القواعد المنظومة وهي قاعدة - 00:52:58

اسقط الخطأ والاكراه والنسيان وهي قاعدة اسقط الخطأ والاكراه والنسيان ومتصلات القاعدة ثلاثة امور الاول الخطأ وهو وقوع الشيء على وجه لم يقصده فاعله وقوع الشيء على وجه لم يقصده فاعله - 00:53:20

والثاني الاكراه وهو ارغام العبد على ما لا يريد وهو ارغام العبد على ما لا يريد والثالث نسيان وهو ذهول القلب عن معلوم متقرر فيه دخول القلب عن معلوم متقرر فيه - 00:53:47

والمراد بالاسقاط عدم التأييم والمراد بالاسقاط عدم التأييم وهذا اللفظ بالمعنى المذكور غير معروف شرعا وهذا اللفظ بالمعنى المذكور غير معروف شرعا واكمل منه التجاوز ونظائره واكمل منه التجاوز ونظائره. مما ورد في الشرع - 00:54:09

قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز لي عن امتی الحديث متفق عليه والتجاوز عن المخطئ والناس والمكره لا يلزم منه عدم تضمينهم والتجاوز عن المخطئ والناس لا يلزم منه عدم تضمينهم - 00:54:40

فمع الاللاف يثبت ضمان المتفق فمع الاللاف يضمن يضمن يثبت ضمان المتفق فالضمان مرتب على الفعل دون القصد فالضمان مرتب على الفعل دون القصد في احوال مبينة في مواضعها عند الفقهاء - 00:55:05

واشار المصنف الى هذا المعنى في قاعدة مفردة في كتابه الآخر القواعد والاصول الجامعة فقال الاللاف يستوي فيه المتعلم والجاهل والناسي الاللاف يستوي فيه المتعلم والجاهل والناسي فضمان المتفق ثابت في ذمم هؤلاء - 00:55:30

فاما ادوا ما ضمنوا انتفى عنهم التأييم والزلل فاما ضمنوا ما اتلفوا انتفى عنهم التأييم والزلل المتعلق بحق المتعدد بحق المتعد

عليه المتعلق بحق المتعدد عليه والضمان هنا هو الزام المتعدد عليه في المتفق - 00:56:01

هو الزام المتعدد بحق المتعدد عليه في المتفق وجماع القول ان عدم مؤاخذة المخطئ والناسي والمكره لها جهتان ان عدم مؤاخذة المخطئ والناسي والمكره لها جهتان الجهة الاولى رفع الاثم باعتبار حق الله - 00:56:33

رفع الاثم باعتبار حق المتعدد عليه. رفع الاثم باعتبار حقل متعدد عليه - 00:57:05

فلا يأتمنون اذا فلما يأتمنون اذا ضمنوا فان لم يؤدوا اليه حقه اثموا فان لم يؤدوا اليه حقه اثموا. نعم احسن الله اليكم قال رحمه الله - 00:57:32

ومن مسائل الاحكام في التبع اثبتو لا اذا استقلل فوقع. ذكر الناظم رحمة الله قاعدة اخرى من القواعد المنظومة وهي قاعدة يثبت تبعا ما لا يثبت استقلالا ان يحكموا على شيء لم مجئه تبعا بما لا يحكم عليه - 00:57:54

لو جاء مستقللا اي يحكم على شيء اذا جاء تبعا بما لا يحكم عليه اذا جاء مستقللا فله حكم مع الاستقلال والانفراد فله حكم مع الاستقلال والانفراد وله حكم اخر مع التبجي مع التبعية والاتحاد - 00:58:18

وله حكم اخر مع التبعية والاتحاد ويمثل له الفقهاء باكل الدود فاكل الدود محرم شرعا فلما يجوز ان يأكله استقلالا ولا يوجبون على من يأكل تمرا تكون فيه الدود عادة ان يفتشه ليخرج الدود ولا يجيبون على من يأكل تمرا - 00:58:43

تجري فيه الدود عادة ان يفتشه فيخرج الدود فلو اكل الدود مع التمرة هنا لم يكن واقعا عندهم في اكل محرم لانه وقع على جهة اتبع نعم الله اليكم قال رحمه الله - 00:59:15

والعرف معمول به اذا ورد حكم من الشرع الشريف لم يحد ذكر الناظم رحمة الله قاعدة اخرى من القواعد المنظومة وهي قاعدة العرف محكم والعرف ما تتبع عليه الناس واستقر عنده - 00:59:36

ما تتبع عليه الناس واستقر عندهم ومن احكام العرف التعويل عليه في ضبط حدود الاسماء الشرعية ومن احكام العرف التعويل عليه اي اعتماده في ضبط حدود الاسماء الشرعية التي لم تبين حدودها - 00:59:58

كافرماضييف وبروالدين والاحسان الى الجار وهذا هو مراد الناظم واقتصر عليها لانها اعظم موارد قاعدة العرف محكم واقتصر عليها لانها اعظم موارد قاعدة العرف محكم بل احكام الشرعية التي لم تبين حدودها تضبط بالعرف. فالاحكام الشرعية التي لم تبين حدودها تضبط - 01:00:24

وبالعرف واكثر الفقهاء يذكرون هذه القاعدة بقولهم العادة محكم فاكثر الفقهاء يذكرون هذه القاعدة بقولهم العادة محكمة. وسبق ان التعبير بالعادة معدولا عنه الى التعبير بالعرف فهو الموافق للشرع السالم من الایراد والاعتراض - 01:00:57

نعم احسن الله اليكم. قال رحمة الله معاجل المحظور قبل انه قد باع بالخسران مع حرمانه. ذكر الناظم رحمة الله قاعدة اخرى من القواعد المنظومة وهي قاعدة من استعجل شيئا قبل او انه - 01:01:24

عقب بحرمانه من استعجل شيئاً وبلا اوانه عقب بحرمانه طرح بهذا الناظم في شرحه ولم يجري عليه في نظمه طرح بهذا الناظم في شرحه ولم يجري على وفقها في نظمه - [01:01:45](#)

والمحظور ما نهي عنه شرعاً على وجه الالزام والمحظور ما نهي عنه شرعاً على وجه الالزام وهو المحرم ومعاجلته المبادرة اليه فيعاقب بحرمانه من قصده فيعاقب بحرمانه من قصده وبالخسران - [01:02:07](#)

وهو ترتب الاثم عليه ووترته الاثم عليه. فإذا تعجل العبد امور التي اردت التي يترتب اليها حكم شرعى قبل وجود اسبابها عقب بالحرمان كمن يقتل مورثه ليirth ماله. كمن يقتل مورثه ليirth ماله. فانه يستعجل موته - [01:02:35](#)
ليغنم حظه من الميراث بعده فيمنع منه فالقاتل لا يورث نعم الله اليكم قال رحمة الله وان اتي التحرير في نفس العمل او شرطه فذو فساد وخلل. ذكر الناظم رحمة الله قاعدة اخرى من القواعد - [01:03:05](#)

وهي قاعدة العبادات الواقعية على وجه محرم وهي قاعدة العبادات الواقعية على وجه محرم على ما في شرح الناظم فالمراد بالعمل في قوله في نفس العمل هو العبادات فالمراد بالعمل في قوله - [01:03:29](#)

في نفس العمل هو العبادات والحق في كتابه الاخر بها والحق في كتابه الاخر القواعد الاصول والقواعد الجامعة بهذه القاعدة المعاملات والحق في كتابه الاخر القواعد والاصول الجامعة بهذه القاعدة المعاملات وهو المعروف عند اهل العلم - [01:03:53](#)
ان القاعدة تتصل بالعبادات والمعاملات على حد سواء والمراد بالتحريم النهي وعبر عنه باثره الناشئ وعبر عنه باثره الناشئ منه فالاصل في النهي انه للتحريم ومورده هنا هو الفعل فكان الناظم يقول وان اتي النهي في نفس العمل - [01:04:21](#)

فكان الناظم يقول وان اتي النهي في نفس العمل والنهي باعتبار تعلقه بالمنهي عنه يعود الى احد اربعة امور والنهي باعتبار تعلقه بالمنهي عنه يعود الى احد اربعة امور احدها - [01:04:54](#)

عوده الى المنهي عنه عوده الى المنهي في ذاته او ركته او ثانية عوده الى شرط المنهي عنه عوده الى شرط منهي عنه - [01:05:14](#)

وثالثها عوده الى وصفه الملائم له عوده الى وصفه الملائم له والوصف الملائم هو ما اقترن بالمنهي عنه فصار مصاحب له مؤثراً في حكمه هو ما اقترن بالمنهي عنه وصار مصاحب له مؤثراً - [01:05:39](#)

في حكمه ورابعها عوده الى خارج عما تقدم متصل بالفعل عاد النهي الى الثالثة الاولى
رجع على الفعل بالفساد والبطلان فان عاد الى الثالثة الاولى رجع على الفعل بالفساد والبطلان - [01:06:05](#)

واذا رجع اذا عاد الى الرابع لم يقتضي نهي الفساد. اذا عاد الى الرابع لم يقتضي النهي الفساد وهذا تحقيق مسألة كبيرة وهي هل النهي يقتضي الفساد ام لا هل النهي يقتضي الفساد - [01:06:36](#)

ام لا وتحقيق القول فيها اعتبار متعلق النهي اذا رجع الى احد الثالثة الاولى كان النهي للفساد واما ان رجع الى الرابع فانه لا يكون النهي مقتضايا للفساد فمثلاً قوله تعالى ولا تأكلوا الربا - [01:06:58](#)

هذا نهي والنهي هنا متعلق اي واحد من الاربعة بذات الشيء متعلق بذات الشيء فيكون النهي مقتضايا فساد الربا اذا صلى المصلي وقد شد على رأسه عمامة من حرير وقد نهي عن الحرير - [01:07:28](#)

فقال صلى الله عليه وسلم لا تلبسو الدبياج ولا الحرير متفق عليه فان النهي هنا بصورة المسألة يقتضي الفساد ام لا لا لانه يرجع الى اين يرجع الى الرابع فلا يرجع الى ذات المنهي عنه ولا الى شرطه ولا الى الوصف الملائم له وانما يرجع الى خارج عما تقدم - [01:07:54](#)

متصل بالفعل. نعم الله اليكم قال رحمة الله ومتلك مؤذيه ليس يضمن بعد الدفاع بالتي هي احسن. ذكر الناظم رحمة الله قاعدة اخرى من القواعد المنظومة وهي هي قاعدة من اتلف شيئاً دفعاً لمضرته من اتلف شيئاً - [01:08:19](#)

دفعاً لمضرته فلا ضمان عليه بعد الدفاع بالتي هي احسن فلا ضمان عليه بعد الدفاع بالتي هي احسن والمراد بالدفاع بالتي هي احسن

الرد بالادنى ثم الترقي الى ما فوقه - 01:08:43

الرد بالادنى ثم الترقي الى ما فوقه فان فعل ذلك لم يكن عليه ضمان فان فعل ذلك لم يكن عليه ضمان فلو قدر ان احدا قصده جمل هائج فلما عمد - 01:09:06

اليه واقبل بين يديه قصد هذا الرجل الى حديقة عظيمة ملقة في الارض فاخذها فلما اقترب منه الجمل اشهرها في وجهه فراغ الجمل عنه فصار الى طريق عام مملوء بالسيارات - 01:09:33

فدهسته سيارة فان الرجل عليه ضمان ام لا ضمان عليه ولو قدر ان هذا الرجل كان واقفا عند بابه فرأى الجمل هائجا قد اقبل فانخرط داخل بيته واخذ سلاحا - 01:10:00

قاتلا كرشاش ثم لما رصد الجمل قريبا منه ضربه بالرصاص فقتلها فانه يكون ضامنا لانه كان يمكنه ان يدفع شره بغلق البابي عنه نعم الله اليكم قال رحمة الله وهل تفيد الكل في العموم في الجمع والافراد كالعلم. والنكرات في سياق النفي. تعطي العموم او سياق النهي - 01:10:25

كذاك من وما تفيدان معا. كل العموم يا اخي فاسمع ومثله المفرد اذ يضاف فافهم هديث رشد ما يضاف. ذكر المصنف رحمة الله هنا جملة من القواعد المنظومة المتعلقة بدلالات الالفاظ - 01:10:59

وهي باصول الفقه الصق منها بقواعد ذكرها جار مجرى التبع للقواعد الفقهية وانطوت هذه الابيات على ذكر ستة الفاظ موضوعة للدلالة على العموم وهو شمول جميع الافراد وهو شمول جميع الافراد - 01:11:20

فالعام اصطلاحا هو القول الموضوع لاستغرار جميع الافراد بلا حصر فالعام اصطلاحا هو القول الموضوع لاستغرار جميع الافراد بلا حصر فاول تلك الدلالات تلك الدلالات اللفظية الداخلة على المفرد والجمع الداخلة على المفرد والجمع - 01:11:46

والمراد بها التي للجنس التي للجنس كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر فهي تفيد اسار كل انسان والتمثيل بالعلم على ارادة اسم الله الذي جرى عليه الناظم في شرحه لا يصح - 01:12:16

والتمثيل بالعلم على ارادة اسم الله الذي جرى عليه الناظم لا يصح فهل فيه ليست للجنس بحيث تستغرق جميع الافراد المتتصف بالعلم ولو لم يقصده اسما له - 01:12:44

ولو لم يقصده اسما لله لصح ان يكون فيه العموم كقولنا ان العليم حي فكل ذي علم متصرف بالحياة فكل ذي علم متصرف بالحياة وثنائيها النكرات في سياق النفي - 01:13:08

النكرات في سياق النفي وثالثها النكرات في سياق النهي والنفي والنفي يشتركان في كونهما دالين على العدد يشتركان في كونهما دالين على العدم ويفترقان في الصيغة الموضوعة لهما ويفترقان في الصيغة الموضوعة لهما - 01:13:32

فتختص صيغة النهي بلا الداخلة على الفعل المضارع فتختص صيغة النهي بلا الداخلة على الفعل المضارع اما النفي فادواته كثيرة اما النفي فادواته كثيرة وزاد المصنف في القواعد والاصول الجامعة - 01:14:00

عد النكرة في سياق الشرط مما يفيد العموم عد النكرة في سياق الشرط مما يفيد العموم من النكرات والى الحاقه بنظم الناظم هنا اشرت بقول وزاد ناظم في غير داء - 01:14:26

وزاد ناظم في غير ذا منكرا في شرطهم متخدنا منكرا بشرطهم متخدنا وزيد وزاد ناظم في غير داء منكرا في شرطهم متخدنا ورابعها من وخامسها ماء الاسمية دون الحرفية عند الجمهور الاسمية دون الحرفية عند الجمهور. وسادسها - 01:14:48

المفرد المضاف وسادسها المفرد المضاف ولا قائل به هكذا على وجه الاطلاق الذي اورده المصنف ولا قائل بها هكذا على وجه الاطلاق الذي اطلقه اورده المصنف لكن مراده هو المفرد المضاف الى معرفة - 01:15:21

لكن مراده هو المفرد المضاف الى معرفة وعليه جرى في شرحه وفي القواعد والاصول الجامعة وعليه جرى في شرحه وفي القواعد والاصول الجامعة فالمفرد المضاف يعم بشرطين فالمعنى المضاف يعم بشرطين - 01:15:46

احدهما ان يكون مضافا الى معرفته والآخر ان يكون اسم جنسيا ان يكون اسم جنس. نعم احسن الله

اليكم قال رحمه الله ولا يتم الحكم حتى تجتمع كل الشروط والموانع ترتفع - 01:16:09

ومن اى بما ذكر الناظم رحمه الله قاعدة اخرى من القواعد المنظومة هي قاعدة ان الاحكام لا تتم ولا تترتب ولا يترتب عليها مقتضاها والحكم المعلق بها حتى تتم شروطها وتنتفي موانعها - 01:16:33

حتى تتم شروطها وتنتفي موانعها ان الاحكام لا تتم ان الاحكام لا تترتب عليها مقتضاها والحكم المرتب عليها حتى شروطها وتنتفي موانعها. صرح به الناظم في شرحه وفي القواعد والاصول الجامعة - 01:17:02
وزاد في كتابه الآخر وجود الاركان وزاد في كتاب اخر وجود الاركان فلا يتم الحكم على ما ذكر هناك فلا يتم الحكم على ما ذكر هناك الا بثلاثة امور احدها - 01:17:31

اجتماع الشروط وثانيها انتفاء الموانع وثالثها وجود الاركان وثالثها وجود الاركان ما رأيكم بزيادة التالفة لماذا وهي زيادة لا حاجة اليها لان الحكم يتعلق بشيء يتوقف وجوده على اركانه لان الحكم يتعلق بشيء - 01:17:55

يتوقف وجوده على اركانه فلو لم تكن ثمة اركان لم يوجد ما يحكم عليه فالاركان موجودة اصلا فيما يراد الحكم عليه فمدار القاعدة ان الحكم على الاشياء مناط بامررين فمدار القاعدة ان الحكم على الاشياء مناط بامررين - 01:18:39

احدهما اجتماع الشروط انتفاء الشروق والشرط وصف خارج عن ماهية الشيء يلزم من عدمه عدم ما شرط له والشرط وصف خارج عن ماهية الشيء يلزم من عدمه عدم ما شرط له - 01:19:06

والآخر انتفاء الموانع واعشار الى الانتفاع بالارتفاع. واعشار الى الانتفاع اي عدم الوجود والموانع جمع مانع والمانع اصطلاحا وصف خارج عن ماهية الشيء يلزم من وجوده عدم ما علق عليه - 01:19:33

وصل خارج عن ماهية الشيء يلزم من وجوده عدم ما علق عليه. نعم احسن الله اليكم قال رحمه الله ومن اى بما عليه من عمل قد استحق ما له على العمل. ذكر الناظم رحمه الله قاعدة اخرى من القواعد - 01:20:00

للمنظومة هي قاعدة استحقاق الجزاء مقابل العمل هي قاعدة استحقاق الجزاء مقابل العمل فاستحقاق العبد جزء عمل موقوف على وفائه به موقوف على وفائه به فمن اى بما عليه من عمل - 01:20:20
استحق ما عليه من الجزاء فما اى بما عليه من عمل استحق ما عليه من الجزاء وهذا يجري فيما بين العبد وبين ربه وفيما بين العبد وبين غيره من الخلق - 01:20:49

نعم الله اليكم قال رحمه الله وي فعل البعض من المأمور انشق فعل سائر المأمور. ذكر الناظم رحمه الله قاعدة اخرى من القواعد المنظومة هي قاعدة فعل بعض المأمور اذا شق فعله - 01:21:12

كلهم فعل بعض المأمور اذا شق فعله كله لان الاصل في مخاطبة العبد بالامر امثاله بالاتيان به لان الاصل في مخاطبة العبد بالامر امثاله بالاتيان به تماما فاذا قدر عليه - 01:21:32

باجمعه جاء به وان قدر على فعل بعضه دون بعضه فعل المقدور عليه فعل المقدور عليه وسقط عنه باقيه للعجز عنه وسقط عنه باقيه للعجز عنه ومحل هذا هو العبادات التي تقبل التبعض - 01:22:00

ومحل هذا هو العبادات التي تقبل التبعد بان تبقى العبادة على بعض المأمول فيها بان تبقى العبادة مع عدم القدرة على بعض المأمول فيها كالصلة قاعدا عند العجز عن القيام - 01:22:24

من الصلاة قاعدا عند العجز عن القيام اما ما لا يقبل التبعض وهو ما لا تبقى حقيقته مع ذهاب بعضه اما ما لا يقبل التبعض مع بقائي حقيقتي فيبقاء حقيقته مع ذهاب بعضه فلا تجري فيه القاعدة - 01:22:46

كالصوم فمن قدر على الامساك الى العصر لاجل مرض وعلة ولا يقدر على باقي اليوم فهذا لا يقال له انه يصوم الى صلاة العصر ثم يفطر بعد ذلك بل يقال له - 01:23:12

ان عليه الفطر لاجل العلة فان قوي فيما يستقبل قضى او اطعم عن كل يوم فالعبادات التي تتعلق بها هذه القاعدة نوعان فالعبادات التي تتعلق بها هذه القاعدة نوعان احدهما العبادات التي تقبل التبعض - 01:23:37

العبادات التي تقبل التبعض فتبقى حقيقتها مع العجز عن بعضها. فتبقى حقيقتها مع العجز عن بعضها وهذه تجري فيها القاعدة والآخر العادات التي لا تقبل التبعب فلا تبقى حقيقتها مع عدم القدرة - 01:24:05

فلا تبقى حقيقتها مع القدرة على بعضها. فلا تبقى حقيقتها مع القدرة على بعضها فهذه لا تجري فيها القاعدة فهذه لا تجري فيها القاعدة. نعم الله اليكم قال رحمه الله وكل ما نشأ عن المأذون فذاك امر ليس بالمضمون - 01:24:35

ذكر الناظم رحمه الله قاعدة اخرى من القواعد المنظومة هي قاعدة الضمان في المأذون به هي قاعدة الضمان في المأذون به فما نشا عن مأذون به كان تابعا له فما نشا عن مأذون به كان تابعا له - 01:24:59

فلا ضمان على صاحبه فلا ضمان على صاحبه والاذن المتعلق بهذه القاعدة نوعان النوع الاول الاذن العرفي الاذن العرفي وهو اذن العبد في حقه لغيره - 01:25:23

وهو اذن العبد في حقه لغيره فمن اذن له غيره فلا ضمان عليه فمن اذن له غيره في حقه فلا ضمان عليه بشرطين فمن اذن له غيره في حقه فلا ضمان عليه بشرطين. احدهما ثبوت الملك في حق الاذن - 01:25:49

ثبوت الملك في حق الادم بان يكون مالكا لما اذن فيه. بان يكون مالكا دماء اذن فيه والاخر اهلية المأذون له في التصرف اهلية المأذون له بالتصرف بان يكون قادرنا على احسان التصرف فيما اذن له فيه - 01:26:11

بان يكون قادرنا على احسان التصرف فيما اذن له فيه والنوع الثاني الاذن الشرعي الاذن الشرعي وهو اذن الشرع للعبد وهو ابن الشرع للعبد ويضمن فيه العبد بشرطين ويضمن فيه العبد بشرطين - 01:26:38

احدهما ان يكون في الاذن مصلحة مباشرة للعبد ان يكون بالاذن مصلحة مباشرة للعبد والآخر انتفاء الضرر عن صاحب المأذون له فيه انتفاء الضرر عن صاحب المأذون له فيه فمثلا - 01:27:09

لو قدر ان رجلا اوشك على الهاك في صحراء حتى انهكه التعب فوجد ميته ملقاء فلما قرب منها بصر بعنه يقطع انها براع لراع وليس لقطة فتحامي على نفسه حتى - 01:27:36

امسک احدها فذبحها فاكملها فان فعله الذي فعل فيه مصلحة مباشرة له ام لا فيه مصلحة مباشرة له فان اكله منها خير له من اكله من الميته فاذا رفع الضرر عن صاحب الشاة - 01:28:09

بدفع مثلها او قيمتها فقد كملت براءة ذمته فاذا دفع الى صاحب الشاه قيمتها او مثلها فقد كملت براءة ذمته. نعم الله اليكم قال رحمه الله وكل حكم دائئ مع علته وهي التي قد اوجبت لشرعته - 01:28:37

ذكر المصنف رحمه الله قاعدة اخرى من القواعد المنظومة وهي قاعدة الحكم يدور مع علته وجودا وعدهما الحكم يدور مع علته وجودا وعدما فالاحكام الشرعية في الشرع مناطة بعللها. فالاحكام - 01:28:59

الشرعية بالشرع مناطة بعللها والمراد بعلة الحكم الوصف الظاهر المنضبط الذي علق به الحكم الشرعي الوصف الظاهر المنضبط الذي علق به الحكم الشرعي ومن متعلقات هذا الاصل ان الحكم يدور مع علته - 01:29:22

والمراد بالدوران الوجود والعلم والنفي والاثبات والمراد بالدوران الوجود والعدم والنفي والاثبات. وهذا معنى قول الفقهاء الحكم يدور مع علته وجودا وعدم ونفيا واثباتا وهو مشروط بامرین احدهما ان تكون العلة متيقنة - 01:29:48

ان تكون العلة متيقنة والآخر ورود الدليل ببقاء الحكم مع انتفاء علته ورود الدليل ببقاء الحكم مع انتفاء علته فلو قدر ان علة الحكم ارتفعت وقام الدليل على بقاء الحكم - 01:30:16

فحينئذ لا يعلق الحكم بعلته كامرہ صلی الله عليه وسلم اصحابه الرمل بطوافهم فانهم اشتدوا في طوافهم لاغاظة الكفار لبروهم قوتهم وجدهم ثم قام الدليل بعد هذه بعد تلك الحال - 01:30:41

من فعله صلی الله عليه وسلم في حجة الوداع. نعم الله اليكم قال رحمه الله وكل شرط لازم للعقد في البيع والنكاح والمقاصد الا شروطا حللت محارما او عكسه فباطلات - 01:31:07

ذكر الناظم قاعدة اخرى من القواعد المنظومة هي قاعدة الشروط التي في العقد والشروط المتعلقة بالعقود نوعان الاول شروط

العقود شروط العقود وهي الشروط الاصلية للعقد وهي الشروط الاصلية للعقد - 01:31:26

والثاني شروط في العقود توت في العقود وهي الشروط الزائدة عن اصل العقد وهي الشروط الزائدة عن اصل العقد مما يتفق عليه المتعاقدان مما يتفق عليه المتعاقدان طلبا لمصلحة او دفعا لمفسدة - 01:31:52

والقاعدة متعلقة بالشروط التي في العقود بالشروط التي في العقود مما لا ترجع الى اصل العقد كاشتراض المشتري مثلا تسليم المبيع في موضع معين كاشتراض المشتري مثلا تسليم المبيع في موضع معين - 01:32:17

فالاصل ان تلك الشروط نافذة صحيحة فالاصل ان تلك الشروط نافذة صحيحة الا شروطا حللت محظما او حرمت حلالا فانها تكون باطلة. نعم احسن الله اليكم قال رحمة الله تستعمل القرعة عند المبهم من الحقوق او ندى التزاحم - 01:32:41

ذكر الناظم رحمة الله قاعدة اخرى من القواعد المنظومة هي قاعدة القرعة والقرعة هي الاستههام لاختيار شيء دون قصد تعبينه مسبقا هي الاستههام لاختيار شيء دون قصد تعبينه مسبقا والاستههام الضرب بالسهام - 01:33:09

والاستهمام الضرب بالسهام فكانت العرب اذا اقرعت استعملت السهام في عقد القرعة ثم اقيم غيرها مقامها وذكر الناظم ان القرعة تستعمل في مقامين احدهما مقام الابهام لتعيين ما يراد تمييزه مقام الابهام - 01:33:33

لتعيين ما يراد تمييزه والآخر مقام الازدحام لتبيين ما يراد تقديمها مقام ازدحام لتبيين ما يراد تقديمها. نعم الله اليكم قال رحمة الله وان تساوى العملان اجتمعا وفعلا احدهما فاستمعا - 01:33:59

ذكر الناظم رحمة الله قاعدة اخرى من القواعد المنظومة وهي قاعدة اجتماع عملين من جنس واحد متفقى الافعال. وهي قاعدة اجتماع عملين من من جنس واحد متفقى الافعال وهذه القاعدة مندرجة تحت اصل جليل عند الفقهاء - 01:34:23

هو تداخل الاعمال هو تداخل الاعمال فالاعمال عند الفقهاء اذا اجتمعت لها حالان فالاعمال عند الفقهاء اذا اجتمعت لها حالان الحال الاولى حال الازدحام الحال الاولى حال الازدحام وتقدم ما يتعلق بها من القواعد - 01:34:49

هو الحال الثانية حال التداخل والحاله الثانية حال التداخل وهي المقودة بهذه القاعدة انه اذا اجتمع عملان انه اذا اجتمع عملان فعل احدهما فعل احدهما واندرج الاخر فيه واندرج الاخر فيه - 01:35:19

بثلاثة شروطه بثلاثة شروط احدها ان يكون العملان من جنس واحد ان يكون العملان من جنس واحد والآخر ان تكون افعالهما متفقة ان تكون افعالهما متفقة طيب هل يمكن ان يكون - 01:35:46

شيئا من غير جنس واحد مع تقارب بينهما هؤلاء من جنس واحد كصلة الجنازة وسجود التلاوة كصلة الجنازة وسجود التلاوة فان الفقهاء مختلفون في سجود التلاوة هل هو من جنس الصلاة ام ليس من جنس - 01:36:19

والصلة وثالثها ان لا يكون كل منهما مقودا لذاته الا يكون كل منهما مقودا لذاته فيكون احدهما مقودا لذاته والآخر مقودا لغيره فيكون احدهما مقودا لذاته والآخر مقودا لغيره كمن توضاً فقصد المسجد فصل ركعتين - 01:36:51

يريد بهاتين الركعتين سنة الوضوء وتحية المسجد وراتبة الوقت فان هذه الاعمال الثلاثة تتدخل بينها فتقع جميع هذه الاعمال بفعل ركعتين. ويثبت عليها جميعا اذا نواها. نعم احسن الله اليكم - 01:37:22

وكل مشغول فلا يشغل مثاله المرهون والمسبل. ذكر الناظم رحمة الله قاعدة اخرى من القواعد المنظومة وهي قاعدة المشغول لا يشغل اي العين المشغولة بحكم لا تشغله حكم اخر اي العين المشغولة بحكم - 01:37:46

لا تشغله حكم اخر والتحقيق ان هذه القاعدة مقيدة بما يرجع على الاشغال بالبطال والتحقيق ان هذه القاعدة مقيدة بما يرجع على الاشغال بالبطال دون غيره فاذا وجدت عين مشغولة بشيء - 01:38:09

وشغلت باخر لا يرجع على الاول بالبطال صح ذلك وشغل باخر لا يرجع عن الاول بالبطال صح ذلك. نعم احسن الله اليكم. قال رحمة الله ومن يؤدي عن أخيه واجبا له الرجوع انما يطالب - 01:38:34

ذكر الناظم رحمة الله قاعدة اخرى من القواعد المنظومة وهي قاعدة من ادى عن غيره واجبا بنية الرجوع عليه رجع. من ادى عن غيره واجبا بنية الرجوع رجع وان لم ينوي فلا - 01:38:56

وان لم ينوي فلا هذا نصف عبارة الناظم في كتابه الآخر القواعد والاصول الجامعة وهذه القاعدة تتعلق بالحقوق المؤداة عن الخلق وهذه القاعدة تتعلق بالحقوق المؤداة على الخلق فللعبد ان يؤدي - [01:39:20](#)

عن غيره حقا بل للعبد ان يؤدي عن غيره حقا فاذا نوى حال ادائه عنه ان يرجع عليه به رجع فاذا نوى حال ادائه ان يرجع بالحق عليه رجع وان لم ينوي ذلك فانه لا يرجع. وان لم ينوي ذلك فانه لا يرجع - [01:39:45](#)

ومحل ذلك فيما تدخله النيابة ومحل ذلك فيما تدخله النيابة فاللما فالواجبات المؤداة عن الخلق التي تدخلها النيابة نوعان فالواجبات المؤداة عن الخلق مما تدخلها النيابة نوعان احدهما ما يفتقر الى النية - [01:40:11](#)

فتتشرط له ما يفتقر الى النية فتتشرط له كمن زكي عن غيره كمن زكي عن غيره فلا تبرأ ذمته الا بنيته. فلا تبرأ نيته الا فلا تبرأ ذمته الا بنيته - [01:40:38](#)

والآخر ما لا يفتقر الى النية فلا تتشرط له ما لا يفتقر الى النية فلا تشرط له كمن قضى عن غيره كمن قضى عن غيره دينا فانه تبرأ ذمة العبد وان لم توجد نية القضاء وان لم توجد - [01:40:59](#)

نية القضاء ورجوع المؤدي للنوعين وفق ما تقدم ان كان نوى الرجوع رجع اليه وان لم ينوي لم يصح ان يرجع اليه. نعم احسن الله اليكم قال رحمه الله والوازع الطبيعي عن العصيان كالوازع الشرعي بلا نكران. والحمد لله على التمام في البدء والختام والدואم - [01:41:23](#)

ثم الصلاة مع سلام شائعي على النبي وصحابه والتابعين ذكر الناظم رحمه الله قاعدة اخرى من القواعد المنظومة هي قاعدة الاعتداد بالوازع الطبيعي هي قاعدة الاعتداد بالوازع الطبيع وانه بمنزلة الوازع الشرعي - [01:41:50](#)

بالمتميل عن القبائل وانه بمنزلة الوازع الشرعي في التنفيذ عن القبائل والوازع هو الرادع عن الشيء الموجب لتركه. هو الرابع عن الشيء الموجب لتركه وذكر المصنف انه نوعان احدهما الوازع الطبيعي - [01:42:13](#)

وهو المغروس في الجبلة الطبيعية الوازع الطبيعي وهو المغروس في الجبلة الطبيعية والآخر الوازع الشرعي وهو المرتب من العقوبات في الشريعة الدينية وهو المرتب من العقوبات في الشريعة الدينية ووراءهما وازع ثالث لم يذكره المصنف - [01:42:34](#)

وهو الوازع السلطاني وهو الوازع السلطاني ذكره شيخ شيوخنا الطاهر بن عاشور في كتابه مقاصد الاسلام في كتابه مقاصد الاسلام وتجمع هذه الانواع الثلاثة في بيت واحد والوازع الطبيع عن العصيان - [01:43:03](#)

الوازع الشرعي والسلطاني والوازع الطبيع عن العصيان كالوازع الشرعي والسلطان وبهذا يكون قد تم بحمد الله طرح هذه المنظومة وفق ما يناسب المقام - [01:43:27](#)